

اما في الفترة المعاصرة وتحديداً منذ بداية القرن التاسع عشر غيرت النظم الغربية خاصة ، سياساتها التشريعية و الهدف، فاختلفت بين البقاء على العقاب البدني للمتسبيين في الفالس و الفالس كجزاء مدنى ، وما يترتب عنه من صعوبات مالية تقضي على المشروع ، والحرص من جهة أخرى على حماية الدائنين ، غير أنه ما يتضح من القواعد المنظمة لإجراءات الجماعية أنها اتسمت بالمرونة مقارنة مع سابقاتها ، المستوحاة من التصفيه القضائية الموال المدين، و التي ترمي الى وفاء الدائنين بديونهم بعد المصادقة على الصلح ، ويستفيد بهذا التاجر النزيه ، وما ٤ يترتب عنه من نتائج و التصفيه القضائية المواله . وما ينبغي الشارة اليه انه يكون ال تاجر او الشركة متعرّثة ماليا عند عدم قدرة التاجر او الشركة على تسديد ديونه أو اقساط القروض و الفوائد المستحقة في مواعيدها،